دينٌ لله وديْنٌ للناس

عائشة بلحاج

يقدّم كل دين للمؤمنين به طرقاً عديدة لاختبار إيمانهم وتحفيزه، ليس فقط من خلال الجانب التعبّدي، بل عبر الجانب الاجتماعي كذلك، فهو يكتمل في سلوك أهله بالطقوس الفردية والجماعية، ثم يُتوّج بالطقوس الاحتفالية، لأنّ البشر كائنات «فروفوشة»، تحب الاحتفال والخروج عن الاعتياد. وكل هذه الطقوس الاحتفالية التي عرفتها البشرية، منذ نزولها المدوّي إلى الأرض، تُثبت ذلك. والإنسان يفسّر هذه الطقوس ويتفاعل معها، حسب رغبته وقدرته وأولوياته، فقد يختار الإيمان بدين من دون الالتزام بطقوسه. في طقوس الأديان، يكون الدين أحياناً لله، وأحياناً للناس. وقد يكون أحياناً سلوكاً استهلاكياً، في «تديّن استهلاكي» أو «تديّن مظاهري» يتديّن فيه الناس للناس. ورغم أن الناس يؤدّون الصلوات حين يرغبون، ويصومون كلّ على قدر رغبته وقدرته، لكنهم جميعاً يريدون أن يحتفلوا بالعيد، لأنّه لم يعد طقساً دينيّاً، بل صار طقساً اجتماعياً. ومع ذلك، إذا نُصح مُعيل أسرة فقيرة بالتخلي عن الأضحية رأياً لإحدى الشعائر الكبرى في الدين، مع أنه هو نفسه قد يكون غير متديّن بشكل عام.

كل دين يحمل مجموعة طقوس وشعائر، لكنها كلها مجانية، إلا شعائر الحج التي تتطلب من أتباع الديانات الانتقال إلى مناطق بعيدة لزيارة المحجّ. بما يفرضه السفر من مصاريف لا يتحمّلها الجميع، والشعائر الاحتفالية الجماعية التي أصبحت أولوية، بسبب ما يرافقها من طقوس اجتماعية وقيم استهلاكية. وهنا مربط الفرس الجامح، الذي انطلق راكضا ليقود الشعائر الاحتفالية إلى السوق، لتصبح مؤشّراً تجارياً لا غير. يمكن استخدام البُعد الديني له حين الحاجة، أما الباقي فلا مجال لحصر حجم التسويق فيه. حيث تكبر فرحة العيد، حسب الحملات الترويجية، حين تكثر الطقوس الاحتفالية، وتتنوّع الأطباق التقليدية المتوارثة، لتضيف إليها الهيمنة التسويقية لعصر الاستهلاك رمزية مادية تكاد تطغّي على البعد الديني، كان عيد الأضحى هذا الأسبوع فرصة لنشر الحزن لا الفرحة، فأخبازاً صار عدد الذين لم يستطيعوا تحمّل كلفة الأضحية في المغرب كبيراً بحيث خرجوا إلى العلن. بعد أن فاقت كلفته رغبة الخضوع للمظاهر التي تُجبر الذي لا يجد ما يوسع به على نفسه من الأكل طيلة السنة، "يتقاتل" من أجل خروف يدخله لأبنائه. وصار الأب الذي لم يحرص يوماً على مشاعرهم في بقية الأيام حريصاً فجأة على مراعاتها، واقتناء الخروف، حتى لو فعل الستحيل لذلك. لأن العيد هو الخروف لا غير، وهو الذي يسمّى «العيد» بكل بساطة. كانت الأسرة تحافظ على «ماء الوجه» في المجتمع بأداء الطقوس التي تفوق مقدرتها المالية، سواء بالحفلات العائلية، مثل الأعراس، أو الدينية مثل عيد الأضحى، فـ«الملأ» هنا يصبح أهم من اللّحم ومن سيلكاه، في مسرحيات الحياة الاجتماعية، كما يصفها عالم الاجتماع الكندي إرفين غوفمان (Erving Goffman)، إلى درجة أن ميزانية الأسرة للعيد في الأوساط الأقلّ دخلاً تبلغ 60% من ميزانية الأسر السنوية المخصّصة للحم. وبما أن جل هذه الأسر عاجزة عن تحمّل هذه الميزانية، وجد الفقراء أنفسهم خارج الدين الاحتفالي، لأن تجارة الدين تكيل الإيمان بمعايير السّوق.

ويمكن تفهم الأثر النفسي على الأسر العاجزة عن تحمّل الارتفاع الجنوني للأسعار، بالأهمية الاجتماعية للطقوس الاحتفالية، فالممارسة الطقسية الدينية مع كثافة اللقاءات الإنسانية تحقق للمنخرطين فيها توازناً وجدانياً، قد يفتقدونه في حياتهم اليومية، في ما يُشبه «العلاج التطهيري» للقلق الوجودي.

من هنا يتأتّى الشعور العميق بالقهر، الذي يعبر عنه العاجزون عن مواكبة تكاليف الاحتفالات التي يعلي سقفها يوماً عن يوم، فهي بالنسبة لهم تأكيد على مساواة مادّية، متمثلة في الخروف، مع محيطهم العائلي والجيران، في ما يشبه عدالة اجتماعية قصيرة المدى، عميقة الأثر على الإقصاء، يفوق تصريح المعنيين بأن الأمر يتعلق بأطفالهم، أو بأن العيد مناسبة نادرة لإدخال اللحم إلى بيوتهم، أو لأن الأضحية، بخشوع، سنّة دينيّة لا يمكن التخلي عنها، فهو مناسبة فريدة للمساواة الاقتصادية، والتحقق الاجتماعي لفئة كبيرة من الناس.

عن صناعة الاستبداد

بشار نرش

بعد مرور 122 عاماً على وفاة عبد الرحمن الكواكبي، وفي ذكراها (14 يونيو/ حزيران)، لا يزال كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» من أشهر الكتب السياسية في التاريخ العربي الحديث، باعتباره يحكي قصة، ويُمثّل حالة الاستبداد في عالَمنا العربي والإسلامي بأوضح صورة. قبل أكثر من مائة عام، ذهب الكواكبي، في جوابه على سؤال عصره الذي ما زلنا عالقين أمامه، إلى أن سبب تأخر أمتنا العربية أو الإسلامية إرادته ويسلّم بعبوديته ويسكنه الطمع والخوف والجبن. كما يرى أن الشعوب هي التي تصنع الطغاة طمعاً وأنانية وخوفاً من البطش، وهي غير مدركة أن بطش المستبدّين متأتٍ من طاعة مواطنيهم وخنوعهم وقبولهم بالتنازل عن أعزّ ما وُهبوا، وهو الحرية. وهذه طبيعة المجتمعات القليلة الوعي ضحيلة الإدراك، تُسلّمُ حُرّياتها بإرادتها، لأنّها خُضعت لثقافة العبودية، ورضيت بالاستبداد وزادت على ذلك مشاركتها في تلميع صُلّم بوسومها، حتى جعلت منه مُستبِداً مستبَداً به فيما بعد.

إذن، الشعب مسؤول عن صناعة المستبد عندما صمت على أمارات الاستبداد السياسي المُرتسمة والتوقعات المنتظرة. وبالنظر إلى أن الكتلة الرئاسية لا أغلبية لها في البرلمان الفرنسي بغرفتيه؛ ومن ثمّ فإنّ سيناريو إسقاط الحكومة عبر طرح ملتمس رقابة في الخريف المقبل كان وارداً جدّاً. ولكن ماكرون المعروف بزهوه بنفسه لم يكن ليرضى بإسقاط حكومته، فاتخذ قرار حل الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى)، في ضربة استباقية تحافظ على ماء وجهه أولاً، وتظهره واثقاً من نفسه يؤمن بالديمقراطية، ويرجع إلى الشعب، ويعطيه حرية الاختيار ثانياً، موقناً أن نتائج الانتخابات التشريعية ستكون لمصلحته مقابل خصومه السياسيين كما حصل في الانتخابات الرئاسية مرتين، متحدّيا في الوقت نفسه، أبناء الشعب الفرنسي، وكأنه يقول لهم «ما أريكُم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد، وما علمتُ لكم من رئيس غيري، وأنا مُنقذكم من المتطرفين من كل جانب».

كانت استراتيجية الرئيس ماكرون تقوم ولا تزال على إضعاف (بل تفكيك) الأحزاب العريقة التي حكمت البلاد، مثل «الجمهوريون» اليميني أو «الاشتراكي»، ليبقى وحيداً أمام اليسار الراديكالي، وأهم مكوناته حزب فرنسا الأبية، وخصوصاً مقابل حزب التجمّع الوطني، اليميني المتطرف، الذي يتقوّى كل يوم، إذ أصبح أول حزب في البلاد بما يناهز ثلث الأصوات وقاعدة شعبية تصل إلى 40% إذا أخذنا الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى. من المرتقب أن يُهزم المعسكر الرئاسي شرّ هزيمة في الانتخابات المبكرة: أولاً، لأن فزّاعة اليمين المتطرف لم تعُد تخيف ولا تجدي، وأصبح التهجّم على فئات من المواطنين الفرنسيين أمراً عادياً، أضف إلى هذا دور الإعلام الذي جعل فرنسيين كثيرين يعتقدون أن زعيمة التجمّع الوطني»، مارين لوبان، نجحت في تنعيم صورة حزبها، وتليين مواقفه في قضايا عديدة، كانت تعتبر خطّاً أحمر، مثل معاداة السامية أو الخروج من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. علاوة على هذا، أظهر رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، جوردان باردیلا، مرونة إن لم نقل تراجعاً في مواقف كثيرة له، أملاً بذلك توسيع قاعدته الانتخابية، والطمع في الحصول على الأغلبية المطلقة، حتى غدا يطمح ويطمع في جلب جزء من الصوت المسلم معلناً عن إرجاء البتّ في قضية حظر الحجاب في الأماكن العامة، لأنها ليست ذات أولوية آنية.

ثانيا وهذا هو الأهم، قدرة المعارضة على الاتحاد في ما بينها؛ فمن جهة عقد «التجمّع الوطني» تحالفا مع رئيس حزب الجمهوريين، متوّجا بذلك سنوات من التقارب الأيديولوجي بين الحزبين، ومختلفاً، في الوقت نفسه، أزمة داخل هذا الحزب، ثم تحالفا اخر مع اعضاء قياديين في حزب «الاسترداد» بزعامة العنصري إيريك زمور الذي طردهم احتجاجا على إقصائه من الاتفاق، ما يعطي لهذه الكتلة المتطرفة اكبر الحظوظ للفوز تبعا للنتائج الأوروبية أخيرا.

وقد حصلت مفاجأة كبرى غيّرت المواقع، وأحدثت زلزالا في المشهد السياسي، وأرجعت الكتلة الرئاسية إلى الوراء، حيث شكل اليسار قاطبة تحالفاً عريضاً من وسط اليسار إلى أقصاه، سميت باسم «الجبهة الشعبية الجديدة»، تضم داخلها أحزاباً وشخصيات لا يجمع بينها إلا الرغبة في منع وصول اليمين المتطرّف إلى السلطة وحرمان ماكرون من الفوز مهما كان. على الرغم من الاتهامات المغرضة لهذه الجبهة بالتطرّف ومعاداة السامية، باعتبار موقف اكبر أحزابها «فرنسا الأبية» من القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على غزّة، فإنها استطاعت في ظرف وجيز التوصل إلى اتفاق تاريخي، سمح بتشكيل أقوى التحالفات على الإطلاق في الغرب، وفي مقدّمتها الدولة الأقوى، أميركا، لا تكافئه غزّة، ولا تكون نذّه الوجودي، ما دام هو يراها حرباً وجودية، لا تكون نذّه الوجودي حركاتُ المقاومة في غزّة، والحاضنة الاجتماعية، مع أن هذه الجماعات المقاومة، بعنادها، استطاعت الجبهة الشعبية الجديدة إحداث ديناميكية انتخابية قوية دفعت بها إلى الصدارة، حيث تفيد استطلاعات الرأي عند كتابة هذه السطور بإمكانية حصولها على حوالي 29% بنقطة وراء «التجمّع الوطني»؛ أما ماكرون فلا يدري هل سيأكل عن يمينه أم عن يساره، واقترب انفراط عقده وانقطاع رحلته، فمثله كمثل المُنبّتُ لا أرضا قطع ولا حزبا أبقى.

(كاتب مغربي في باريس)

استطاعت الجبهة الشعبية الجديدة إحداث ديناميكية انتخابية قوية دفعت بها إلى الصدارة

ماذا لو نجح اليسار في فرنسا؟

عمر المرابط

بعد الهزيمة المدوّية التي حلت بالأغلبية الرئاسية في فرنسا في الانتخابات الأوروبية، اضطر الرئيس ماكرون لإعلان انتخابات تشريعية سابقة لأوانها. وإذا كان بعضهم قد اعتبر القرار مخاطرة كبيرة وهدية لليمين المتطرف، إذ تعطي نتائج الانتخابات الأوروبية واستطلاعات الرأي، «التجمّع الوطني» اليميني المتطرف الصدارة، فإن العارفين بالخبايا يدركون أن هذا القرار الذي أفضى بالكثمان قبل إعلانه إعاد بعد طول تفكير داخل قصر الإليزيه، بالنظر إلى السيناريوهات فوق طاولة المشهد السياسي الفرنسي والتوقعات المنتظرة. وبالنظر إلى أن الكتلة الرئاسية لا أغلبية لها في البرلمان الفرنسي بغرفتيه؛ ومن ثمّ فإنّ سيناريو إسقاط الحكومة عبر طرح ملتمس رقابة في الخريف المقبل كان واردا جدّا. ولكن ماكرون المعروف بزهوه بنفسه لم يكن ليرضى بإسقاط حكومته، فاتخذ قرار حل الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى)، في ضربة استباقية تحافظ على ماء وجهه أولاً، وتظهره واثقا من نفسه يؤمن بالديمقراطية، ويرجع إلى الشعب، ويعطيه حرية الاختيار ثانياً، موقناً أن نتائج الانتخابات التشريعية ستكون لمصلحته مقابل خصومه السياسيين كما حصل في الانتخابات الرئاسية مرتين، متحدّيا في الوقت نفسه، أبناء الشعب الفرنسي، وكأنه يقول لهم «ما أريكُم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد، وما علمتُ لكم من رئيس غيري، وأنا مُنقذكم من المتطرفين من كل جانب».

كانت استراتيجية الرئيس ماكرون تقوم ولا تزال على إضعاف (بل تفكيك) الأحزاب العريقة التي حكمت البلاد، مثل «الجمهوريون» اليميني أو «الاشتراكي»، ليبقى وحيدا أمام اليسار الراديكالي، وأهم مكوناته حزب فرنسا الأبية، وخصوصاً مقابل حزب التجمّع الوطني، اليميني المتطرف، الذي يتقوّى كل يوم، إذ أصبح أول حزب في البلاد بما يناهز ثلث الأصوات وقاعدة شعبية تصل إلى 40% إذا أخذنا الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى. من المرتقب أن يُهزم المعسكر الرئاسي شرّ هزيمة في الانتخابات المبكرة: أولاً، لأن فزّاعة اليمين المتطرف لم تعُد تخيف ولا تجدي، وأصبح التهجّم على فئات من المواطنين الفرنسيين أمراً عادياً، أضف إلى هذا دور الإعلام الذي جعل فرنسيين كثيرين يعتقدون أن زعيمة التجمّع الوطني»، مارين لوبان، نجحت في تنعيم صورة حزبها، وتليين مواقفه في قضايا عديدة، كانت تعتبر خطّاً أحمر، مثل معاداة السامية أو الخروج من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. علاوة على هذا، أظهر رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، جوردان باردیلا، مرونة إن لم نقل تراجعاً في مواقف كثيرة له، أملاً بذلك توسيع قاعدته الانتخابية، والطمع في الحصول على الأغلبية المطلقة، حتى غدا يطمح ويطمع في جلب جزء من الصوت المسلم معلناً عن إرجاء البتّ في قضية حظر الحجاب في الأماكن العامة، لأنها ليست ذات أولوية آنية.

ثانيا وهذا هو الأهم، قدرة المعارضة على الاتحاد في ما بينها؛ فمن جهة عقد «التجمّع الوطني» تحالفا مع رئيس حزب الجمهوريين، متوّجا بذلك سنوات من التقارب الأيديولوجي بين الحزبين، ومختلفاً، في الوقت نفسه، أزمة داخل هذا الحزب، ثم تحالفا اخر مع اعضاء قياديين في حزب «الاسترداد» بزعامة العنصري إيريك زمور الذي طردهم احتجاجا على إقصائه من الاتفاق، ما يعطي لهذه الكتلة المتطرفة اكبر الحظوظ للفوز تبعا للنتائج الأوروبية أخيرا.

وقد حصلت مفاجأة كبرى غيّرت المواقع، وأحدثت زلزالا في المشهد السياسي، وأرجعت الكتلة الرئاسية إلى الوراء، حيث شكل اليسار قاطبة تحالفاً عريضاً من وسط اليسار إلى أقصاه، سميت باسم «الجبهة الشعبية الجديدة»، تضم داخلها أحزاباً وشخصيات لا يجمع بينها إلا الرغبة في منع وصول اليمين المتطرّف إلى السلطة وحرمان ماكرون من الفوز مهما كان. على الرغم من الاتهامات المغرضة لهذه الجبهة بالتطرّف ومعاداة السامية، باعتبار موقف اكبر أحزابها «فرنسا الأبية» من القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على غزّة، فإنها استطاعت في ظرف وجيز التوصل إلى اتفاق تاريخي، سمح بتشكيل أقوى التحالفات على الإطلاق في الغرب، وفي مقدّمتها الدولة الأقوى، أميركا، لا تكافئه غزّة، ولا تكون نذّه الوجودي، ما دام هو يراها حرباً وجودية، لا تكون نذّه الوجودي حركاتُ المقاومة في غزّة، والحاضنة الاجتماعية، مع أن هذه الجماعات المقاومة، بعنادها، تكاد تكون غير محدودة، أفقيّاً وعموديّاً، في الوعي، وفي الواقع.

وفي الفروق بين ما يجري في السودان والحاصل في غزّة أن حركة حماس وحركات المقاومة ليست بعيدة عن شعبها، بل هي ملتحمة به، ولا يزال خيار العمل المسلّح، بعد كل هذا التدمير، يحظى بتأييد غير قليل في أوساط الغزيّين، بحسب استطلاع رأي أخير للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسْحيَّة. وبحسب الاستطلاع، جاء تأييد المقاومة مرتفعاً. وفي ما يتعلق بالجهة التي تستحق اللوم، يظهر أن 64% يلومون الاحتلال الإسرائيلي على معاناة سكان القطاع، و22% يلومون الولايات المتحدة، و6% يلومون السلطة الفلسطينية، و8% فقط يلومون «حماس». ولا يبدو أن هاجس السلطة هو الشاغل الأكبر لحركة حماس، إذ قبلت المغامرة عليها، بهذه الضربة التي وُحّدت كيان العدو، بقواه التي تنافرت، قبل السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، على خلفية هُوِيّة الدولة والإصلاحات القضائية؛ أتحدت على القضاء على «حماس» وحُكمِها، ثم لمّا لم تنل مُرادَها، عادت إلى فرقة سابقة، وأعمق، فيما لا تصل فتاتُ تحاول أن تكون بديلة، أو تُريد لها ذلك، إلى قيادة الشعب، أو تأليبه على «حماس». وفيما يستبيح المتقاتلون العجيب، والمبهم، قاربت أن تكون لجيش الاحتلال محرجة، ومستنزفة، ومنْبُهة خلافاته العميقة؛ السياسية، والإيديولوجية.

ومما يدلّ على أن عملية طوفان الأقصى لم تحدُث في الفراغ، وأن لها وجاهتَها، وموقعيّتَها، هذه التأثيرات التي لا تزال تُحدثُها في المنطقة، وفي العالم، وفي دولة الاحتلال نفسها، وإنْ تفاعلاتها على أرض السودان دماء الناس، ويضيع بين أصوات رصاصهم استقرار البلد، ما حمل الأمم المتحدة على إدراج الجيش السوداني وقوات الدعم السريع المتحاربين في السودان في قائمتها السوداء المتعلقة بانتهاك حقوق الأطفال في النزاعات والحروب، يتمسّك المقاتلون، في غزّة، بتوقيع اتفاق، وإبرام صفقة تبادل الأسرى، بشرط وقف إطلاق نار دائم. وعلى الصعيد الأخلاقي، أظهرت «حماس» وحركات المقاومة التزاماً مسؤولاً، تجلّى في معاملة المحتجزين الإسرائيليين، ومنهم عسكريون، مفْدَدةُ مَزاعم انتهاك كرامتهم، بأيّ شكل، فيما تتكاثر الأخبار المفجعة عن بشاعة ما تفعله قوات الدعم السريع في أبناء شعبها ممن لا ناقة لهم، في هذا الصراع، ولا جمل.

وبعد، الفرقُ جوهريٌّ، ظاهرٌ في وجود قضية، أو انعدامها، وفي العدالة الأكيدة في موقف المقاومة في غزّة، مقابل المآرب الضيِّقة، أو غير البريئة من التبعية الخارجية، لدى طرفي القتال في السودان؛ فلا جدال على حقّ الشعب الواقع تحت الاحتلال أنْ يقاوم محتلّه، فيما تحقّ أطرافاً سودانية تُهمُ جرائم حرب، أو جرائم وطنية، بحقّ بلدهم وشعبهم، من دون أن يكون ثمّة بوادر نجاة من هذه الدائرة الإجرامية العبثية.

(كاتب فلسطيني)

لا جدال في حقّ الشعب الواقع تحت الاحتلال أن يقاوم محتلَّه، فيما تحقّ اطرافاً سودانية تُهَمُ جرائم حرب، أو جرائم وطنية، بحقّ بلدهم وشعبهم

إهانات نتنياهو وجلود الرؤساء الأميركيين السميكة

اسامة ابو ارشيد

«من، بحقّ الجحيم، يظن هذا الشخص نفسه؟ من هي، بحقّ الجحيم، القوة العظمى هنا (أميركا أم إسرائيل)؟» كانت هذه عبارة نقلت عن الرئيس الأميركي الأسبق، الديمقراطي، بيل كلينتون، عام 1996، (كلمته المستخدمة كانت بذيئة)، بعد أن التقى أول مرة، رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً، حينها، بنيامين نتنياهو، والذي بادر إلى إلقاء محاضرة على مسامع كلينتون عن كيف ينبغي التعامل مع العرب، بعد أن طلب منه الأخير مرونة في المفاوضات مع الفلسطينيين. جرت إطاحة نتنياهو من موقعه رئيساً للوزراء، عام 1999، بدعم ضمني من كلينتون، لكن نتنياهو كان نجح في كبح (وتعطيل) طموح الرئيس الأميركي لتحقيق إرث رئاسي في السياسة الخارجية عبر إنجاز «سلام دائم وشامل» في الشرق الأوسط. قبل ذلك، ببضع سنوات، كان جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق، تحت الرئيس جورج بوش الأب، يتميّز غضباً، كما جاء في تقرير لمجلة إيكونوميست البريطانية (مارس / آذار 2024)، بعد أن قرأ تصريحات منسوبة لنتنياهو، وكان الأخير حينها نائباً لوزير الخارجية الإسرائيلي، إن الولايات المتحدة «تبني سياساتها على التشويه والأكاذيب». وحسب مساعد بيكر، حينها، دانييل كورتزر، كان الوزير يريد طرد السفير الإسرائيلي من واشنطن، إلا أنه اقنعه بالعدول عن الأمر. وعوضاً عن ذلك، قرّر بيكر أن نتنياهو غير مرحّب به في وزارة الخارجية الأميركية. أما الرئيس الديمقراطي الأسبق، باراك اوباما، والذي بلغ في عهده التعاون الاستخباراتي والأمني بين واشنطن وتل أبيب أوجه، وختم رئاسته اواخر عام 2016، برفع قيمة المساعدات العسكرية الأميركية السنوية لإسرائيل من 3,3 مليارات إلى 3,8 مليارات، فقد كان جزؤه من نتنياهو أن يسعّر هذا جرياً ضده في الدولة العبرية، بزعم أنه كاره لإسرائيل، وأن يصطفّ مع منافسه الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام 2012، ميت رومني، وبعد ذلك مع الجمهوريين في معارضتهم الاتفاق النووي الذي أبرمه مع إيران، عام 2015، حين جاء وخاطب الكونغرس بدعوة من رئيسه الجمهوري، هينْدّ، جون بينر، من دون التنسيق مع البيت الأبيض، حتى الرئيس السابق، الجمهوري، دونالد ترامب، والذي قدّم لإسرائيل ما لم يقدّمه رئيس أميركي حتى ذلك الوقت، من اعتراف بالقدس عاصمة للدولة العبرية، ونقل السفارة الأميركية إليها، وقبل ذلك الاعتراف بضم إسرائيل هضبة الجولان السورية المحتلة، اعتبر أن نتنياهو طعنه بالظهر لأنه هنّأ خلفه جو بايدن بالرئاسة (2021)، والتي لم يقرّ ترامب بخسارتها.

اليوم، يجد بايدن نفسه في مواجهة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه الذي أعيا، في العقدين السابقيْن، رئيسيْ ديمقراطيين من قبله، كلينتون وأوباما. بل إنه، وكما كلينتون، من قبل، لم يتردّد بايدن، في أحاديثه الخاصة، في وصف نتنياهو بأقذع الأوصاف، ليس لأنه يقامر بالحسابات والمصالح والاستراتيجيات الأميركية في الشرق الأوسط والعالم فحسب، بل، ولأنه كذلك لا يتورّع عن المسّ بحظوظ بايدن الانتخابية، وهما هو يقيم تحالفاً ضمنياً مع الجمهوريين ضد الديمقراطيين. يفعل نتنياهو ذلك، رغم أن بايدن قدّم لإسرائيل ما لم يقدّمه لها رئيس أميركي من قبل، بما في ذلك ترامب نفسه. يكفي هنا أن بايدن كان أول رئيس أميركي يزور إسرائيل تضامناً معها وهي في حالة حرب. كما أن إدارته أرسلت حاملتي طائرات، مع مجموعتيهما المقاتلة، فضلاً عن غوّاصة نووية، إلى المنطقة بعد عملية طوفان الأقصى في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بهدف «ردع» خصوم إسرائيل. ولم تألُ إدارة بايدن جهداً في تمكين جرائم الإبادة التي ترتكبها الدولة العبرية في قطاع غزّة، وحمايتها على المسرح العالمي، وتحديداً في مجلس الأمن الدولي. ولولا تصدّي الولايات المتحدة مع حلفائها للهجوم الإيراني الانتقامي على إسرائيل بعد قصف مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، في إبريل / نيسان الماضي، لكانت إسرائيل دفعت ثمناً باهظاً. دع عنك هنا عشرات شحنات الأسلحة والذخائر في قطاع غزّة، ليس هذا فحسب، إذ جاء اتهام نتنياهو الصلف في وقتٍ تتقصّد فيه إدارة بايدن دور ناطق رسمي عن حكومته محمّلة حركة حماس المسؤولية عن تعطيل مقترح وقف إطلاق النار الذي لم توافق عليه تل ابيب بتاتاً بشكل علني. تمثلت المهزلة في طبيعة «الردّ الانتقامي» الأميركي: إلغاء (وحسب مسؤول أميركي آخر تأجيل) لقاء «ميركي – إسرائيلي تشاوري بشأن البرنامج النووي الإيراني جزاء عدم إظهار نتنياهو «الامتنان» الكافي، (بمعنى أنه ناكر للجميل)، للدعم السخي الذي تقدمه إدارة بايدن لحكومته وكيانه؛ أما ما هو أكثر سماجة، فأن «الغنج» الأميركي لن يؤثر على اللقاء المفترض أن يكون جمع يوم أمس الخميس، بين مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، مع نظيره الإسرائيلي، تساحي هنغبي، ووزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، دون ديرمر. وتتضاعف المهزلة إذا علمنا أن وفداً من النواب الأميركيين، ديمقراطيين وجمهوريين، اجتمع بنتنياهو لتأكيد الدعم المطلق لإسرائيل في اليوم الذي أهان فيه إدارة بايدن وشكا عدم «كفاية» الدعم الأميركي؛ ورغم ذلك كله، لا يزال نتنياهو مدعواً من قيادتي الحزبين الجمهوري والديمقراطي في مجلسي النواب والشيوخ، لإلقاء كلمة أمام الكونغرس، الشهر المقبل، والتي يعلم الديمقراطيون أن نتنياهو سيستغلها ضمنياً لدعم أجندة الجمهوريين الذين يناكفون بايدن ويسعون إلى إطاحته في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. في عام 2001 وخلال حديث بالعبرية جرى تسجيله من دون أن يعرف، قال نتنياهو: «أعرف ما هي أميركا. أميركا شيء يمكنك تحريكه بسهولة شديدة». مرّة تلو الأخرى، أثبت نتنياهو أنه مصيب، في حين لم ينل المسؤولون الأميركيون، بمن فيهم الرؤساء، الذين تعاملوا معه إلا الإهانات، وهم يبدون كمن أنبتوا جلداً سميكاً يمكنهم من تحملها!

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

تل ابيب، اكتوبر 2023 (الأناضول)

تهديد قبرص... ما الجدوى؟

حسام كنفاني

أمست الأنظار معلّقة اليوم باتجاه الجبهة اللبنانية بعد التصعيد غير المسبوق الذي شهدته خلال الأيام الماضية. تصعيد عسكري ترافق مع سلسلة من التهديدات أطلقها المسؤولون الإسرائيليون ضد لبنان، رد عليها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله بخطاب ناري، أطلق فيه أيضاً ما تيسّر من التهديدات ضد الاحتلال، ولم يستثنِ قبرص. خطاب نصرالله جاء، في سياق تحذير الاحتلال من مغبة أي مغامرة ضد لبنان، واستعرض فيه ما يمتلك حزب الله من قدرات تكلّف دولة الاحتلال ثمناً باهظاً، وهو أمر مفهوم في سياق المواجهات المتبادلة بين الحزب والجيش الإسرائيلي على الحدود، لكنه لم يكن موفقاً حين أدرج دولة قبرص ضمن لائحة بنك الأهداف التي يمتلكها حزب الله.

خلفية كلام الأمين العام لحزب الله حول قبرص هي الحديث عن استخدام جيش الاحتلال القواعد والمطارات القبرصية لشن هجمات على لبنان، فقد قال إن «فتح المطارات والقواعد القبرصية للعدو الإسرائيلي لاستهداف لبنان يعني أن الحكومة القبرصية جزء من الحرب، وستتعاطى معها المقاومة على أنها جزء من الحرب».

من غير المعلوم ما إذا كان هذا التهديد جزءاً من الخطاب الأساسي أم أنه ارتجال من نصرالله خلال الكلمة، خصوصاً أن الحسابات والتداعيات السياسية لهذا التهديد ستكون كبيرة على الحزب وعلى لبنان عموماً، حتى في حال عدم اندلاع حرب شاملة مع إسرائيل. ورغم أن حزب الله سبق أن نفّذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية في دول غربية، ومن ضمنها دول أوروبية، غير أنها المرة الأولى التي يهدد فيها مباشرة باستهداف دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

من المرجح أن هذا التهديد لن يمر بسهولة، وهو فعلاً استدعى ردود فعل أولية من نيقوسيا ومن الاتحاد الأوروبي، فإضافة إلى النفي القبرصي لمعلومات نصرالله، والذي جاء، على لسان الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليديس، أغلقت قبرص سفارتها في لبنان «حتى إشعار آخر». كما دخل الاتحاد الأوروبي على الخط وأكد، عبر المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية بيتر ستانو، أن «قبرص دولة عضو في الاتحاد، وأي تهديد ضدها نعتبره تهديداً ضد الاتحاد ككل».

يتساءل كثيرون اليوم عن جدوى زج قبرص في الخطاب، وفتح جبهة جديدة على لبنان الذي يعاني أساساً شبه مقاطعة غربية، وموجود بالفعل ضمن مجموعة من العقوبات المرتبطة بسورية وإيران وحزب الله، والتهديد الأخير لنصرالله قد يفتح المجال أمام عقوبات إضافية ستزيد تعقيد الوضع في البلاد.

سؤال آخر يمكن طرحه، هل إسرائيل بحاجة فعلاً إلى المطارات والقواعد القبرصية في حربها المفترضة على لبنان، وهي لم يسبق لها استخدامها في أي من معاركها السابقة؟ وحتى لو افترضنا أن المعلومات صحيحة، وأن هناك خططاً لاستخدام هذه القواعد، كان يمكن للخطاب أن يمر من دون هذه الجزئية، فنصرالله وجّه الرسائل التي يريدها لإسرائيل، وأظهر لدولة الاحتلال القدرات التي يمتلكها حزب الله، ولم تكن هناك ضرورة للإعلان صراحة أن هذه التراسانة لا تهدد إسرائيل فحسب، بل يمكنها استهداف القارة الأوروبية، وهو ما سيبقى في ذهن القادة الأوروبيين في تعاطيهم مع لبنان في المستقبل.

وللمفارقة فإن هذا التهديد من حزب الله يأتي في وقت تفقد فيه إسرائيل معظم التعاطف الغربي معها بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول والعدوان الذي تشنه على قطاع غزة، وبالتالي فإن مثل هذا التلويح من حزب الله يعطي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورقة جديدة في خطابه مع الغرب، مفادها بأن الحرب التي تخوضها إسرائيل في جبهتي الجنوب والشمال هي نيابة عن «الدول الغربية، وليست لحماية إسرائيل فقط». هذا الكلام سبق أن استخدمه نتنياهو في خطاباته، لكنه الآن مسنود إلى تهديد صريح مما يمكن اعتباره أقوى فصيل في المنطقة.

مفهوم أن رفع سقف التهديد من قبل حزب الله وإسرائيل هو جزء من الشد والجذب في الميدان وفي غرف محاولات التسوية التي يقودها الأميركيون، لكن لم يكن هناك داعٍ للزج بقبرص.

حرب النفوذ في المحيطين الهندي والهادئ

جهانة فرحات

من يتابع أخبار المحيطين، الهندي والهادئ، تلك البقعة من الجغرافية التي تبدو في نظر كثر في عالمنا الماضية، بعيدةً عن دائرة الاهتمام، يدرك حجم التحوّلات المتسارعة والخطيرة التي تشهدها المنطقة. وبعدما كانت الأخبار الآتية منها تتردّد بشكل متباعد، فإنها تفرض نفسها منذ أشهر يومياً، ما ينبئ بأن لحظة الصدام فيها قد لا تكون بعيدة جداً. ليست المسألة مقتصرة على المواجهات التي تتّخذ طابعاً متسارعاً بين الصين والفيليبين في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه بين البلدين إلى جانب دول أخرى في المنطقة، فتلك قضية قديمة تتّخذ فيها المناكفات والصدامات عدة أنماط. المسألة على تماسّ مباشر مع المواجهة بين الصين وأميركا من أجل الهيمنة على المحيطين الهندي والهادئ. في جعبة الطرفين، كما أظهرت عدّة أحداث، حقنة أوراق لاستخدامها عند الضرورة. ولم توفر الإدارة الأميركية الحالية، كما سابقاتها، ما في جعبتها من خيارات لتعزيز موقعها بمواجهة النفوذ الصيني الراسخ. وهي إن بدت أنها حققت نجاحات عدّة، فإنه من دون تحقيق استراتيجيتها المعلنة، والصادرة في 2022، هناك هوّة واسعة يحتاج ردمها إلى وقتٍ لا يبدو أنها تملكه، يصب فقط بسبب قرب الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل وما قد تحمله معها من عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض ومن جمودٍ قد يمتد فترة سيصبّ حتماً في مصلحة الصين، بل أيضاً لأن بكين لا تكتفي بدور المتفرّج على ما تحيكه واشنطن، بل تتصدّى لها باستمرار، لأنها غير مستعدّة لخسارة ما بنته نحو عقدين من نفوذ سياسي واقتصادي عبر شراكاتٍ كانت كفيلة بأن تضمن لها مصالحها طوال الفترة الماضية.

نشرت الولايات المتحدة في فبراير/شباط 2022 استراتيجيتها لمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، محددة خمسة أهداف لرؤيتها، أولها ضمان أن تكون المنطقة «حرّة ومفتوح

حين لا أثر لتمديد العقوبات والاستثناءات الأميركية في سورية

شفان إبراهيم

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية، وعبر مكتب الأصول الأجنبية، تعديلاً للاستثناء رقم 22، والذي أصدرته بعد الزلزال الذي ضرب سورية في فبراير/ شباط 2023، والمتعلق بالعقوبات على سورية. اتّسع الاستثناء الجديد لقانون قيصر والعقوبات قليلاً هذه المرّة ليشمل كوباني (عين العرب) وكري سبي/ تل أبيض أيضاً، وسبق أن شمل كل مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، وقسما من مناطق شمال غرب سورية، ما عدا إدلب وعفرين، إضافة إلى استثناء ناحية معدان في الرقّة، وناحية المنصورة في الطبقة. ومنع استفادة مناطق ريفية واسعة من حلب، مثل نواحي: تادف، دير حافر، رسم حرمل الإمام، كويرس شرقي التابعة لمنطقة الباب، وناحيتي مسكنة والخفسة التابعتين لمنبج، وتل رفعت ونبل التابعتين لمنطقة أعزاز. أما في دير الزور فقد أبعد القرار مناطق من غربي الفرات مثل نواحي التبني، وموحسن، وخشام. وناحية العشارة في الميادين، وناحيتي مركز البوكمال والجلاء في البوكمال.

ووفقاً للقرار، لا يُسمح بإرسال التبرّعات المالية أو المساعدات إلى المنظّمات العاملة في مختلف القطاعات خارج سياق هذه المناطق المشمولة بالاستثناء، وحصر أيّ تحويل عبر المنظمات غير الحكومية الأميركية، أو منظمات موثقة من الجانب الأميركي مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، أو الحصول على تفويض محدّد لنقل الأموال، بعد تقديم شرح كافٍ وقدر كبير من المعلومات عن المستفيدين، وآلية الصرف، وطريقة الاستفادة الجماعية.

ليست المشكلة في التمديد، ولا الاستثناء، إنما المشكلة والعبرة في التطبيق، ومن كُل الجوانب والأطراف، خصوصاً وأن منطقة ما تخضع لنفوذ جهة وهيكل حكم مُحدّد وواضح، لكنها منقسمة ما بين الشمول والاستثناء. حيث يشمل قرار العقوبات عفرين التي تتحكّم بها فصائل سبق وأن وضعت على لائحة العقوبات الاقتصادية، مع الكمّ الكبير من التقارير الدولية التي تؤكّد حجم الانتهاكات وكثافتها. وتلك الفصائل الحاكمة في عفرين مقرّبة من تركيا، وهي تركيا نفسها التي تتحكّم بمناطق أخرى، وأيضاً عبر فصائل عسكرية، لكنها مناطق مستثناة من العقوبات، مثل سري كانيه (رأس العين)، والتي تعاني، هي الأخرى، من سيولة من المشكلات والانتهاكات، لكن بحجم ووتيرة أخفّ من عفرين، إضافة إلى مناطق «درع الفرات» وغيرها من مناطق شمال غرب سورية والمستثناة من العقوبات. وتجد تركيا أن من مصلحتها تنفيذ المشاريع الإنمائية والإنتاجية؛ لما لها من حركية فاعلة في قضية الاستقرار والأمن الغذائي والصحي. والتي كُلها تعتبر العصب الرئيس في الاستقرار الأمني والعام

> يحمل تمديد الولايات المتحدة أخيراً العقوبات والاستثناءات، بين طيّاته، رغبة في إيجاد قاعدة مجتمعية مُتجانسة للمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية

> يشمل قرار العقوبات عفرين التي تتحكّم بها فصائل وضعت على لائحة العقوبات الاقتصادية، مع كمّ كبير من تقارير دوليّة تؤكّد حجم الانتهاكات وكثافتها

المطلوب، والذي سيعني، من بين ما يعني، مؤشّراً مهمّاً لتوفير الأرضية اللازمة لعودة اللاجئين السوريين، خصوصاً المقيمين في تركيا، والذين تحوّلوا إلى ورقة تأجيج أو فرز بين الأطراف السياسية المتصارعة في فترة الانتخابات المختلفة. وفي كل الأحوال، عودتهم مرهونة بضمان توفير مستلزمات المعيشة والحياة، وهو ما ستكون تركيا سعيدةً به جدّاً، خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها. وللعلم، لن تكون الفئات والشرائح التي سترغب تركيا بإعادتها، في كل الأحوال، من بين الشرائح التي ترفد الاقتصاد التركي عبر المنشأة أو الأسواق و... إلخ التي خدم بها اللاجئ السوري. ولكن أنقرة سنجدها حائرة في حالها، فهي لا تستطيع رفض شمول مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية بالاستثناء، خصوصاً وأن شمول تل أبيض يُشكل ورقة رابحة لتركيا لتحريك اقتصادها عبر افتتاح مختلف المراكز المختلفة. والمتوقع أن الرفض التركي سيواجه بحدّية من الإدارة الأميركية، خصوصاً وأن حجم الانتهاكات والخراب الذي تعاني منه مناطق شمال غرب سورية، وصراع دوائر القوى والنفوذ، وضعف البنية التحتية، عوامل تدفع تركيا إلى القبول، ولو على مضض، بمناطق الاستثناء؛ كونها سلة كاملة ما بين الاستثناء أو الشمول.

وفي الجهة المقابلة، الحصّة الكبرى للاستثناء من العقوبات هي لصالح مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، لكن مع شمول مناطق معيّنة بقانون العقوبات، سواء المتنازع عليها بينها وبين القوات السورية، أو الواقعة على خط التماسّ. مع ذلك، تؤكّد بعض نُخب الإدارة الذاتية عدم استفادتها بشيء من ذلك الاستثناء، على قاعدة إن التمويلات لا تكون مباشرة عبر «الإدارة الذاتية»، وأن التعامل الاقتصادي الدولي الرسمي لم يحصل حتّى تاريخه معها. كما أن بقاء معبر تل كوجر (اليعربية)، خارج قضية الدعم الإنساني للمنطقة، وعدم شمولها بهذا الاستثناء، أيضاً يدفع التفكير السليم للبحث عن الأسباب والمسببات، رغم أن الرفض الروسي هو السبب، والقضية تتعلق برضى الحكومي للجانبين، العراقي والسوري، وبعض التفاصيل المهمّة، مثل أيّ الأعلام ستُرفع، ومن سيُدير المعبر.

وفي كل الأحوال، التجربة الاقتصادية لمعبر سيمالكا الرابط بين كردستان العراق والمنطقة الكردية في سورية، والتي تتحكّم بها «الإدارة الذاتية»، خير دليل على الفشل الحوكمي، ومؤشّرات فشل إدارة الواردات الاقتصادية للمعبر وتوزيعها، بدليل الحجم المخيف للفقر المدقع الذي تعاني منه المنطقة. وأيضاً، يشكّل منع وصول قطع غيار مهمة، سواء لمولدات الكهرباء، أو محطات توليد الطاقة، أو استخراج النفط والغاز، إشارات استفهام بشأن طبيعة الاستثناء، وعلى «الإدارة الذاتية» أن تبحث لديها وفي سياساتها وعلاقاتها بشأن طبيعة الموضوع.

من جهة أخرى، تبدو الخلفية الاقتصادية للقرارات واضحة عبر نوعية مشاريع التعافي المبكر، والانتعاش الاقتصادي، والاستقرار السياسي، الذي شملته استثناءات العقوبات، والتي تقود إلى رسم معالم استقرار واضح للمنطقة، أو ربما الاستعداد لمرحلة ما بعد الحرب على غزّة واليوم التالي للحرب، لا سيما أن ثالوث، الاقتصاد والأمن والاستقرار، لا ينفصل عن بعضه بعضاً، وهذا الثالوث هو الضامن الأكثر عمقاً وحيوية في مواجهة الإرهاب، سواء تنظيم داعش أو غيره، فحيث يوجد الفقر تتوفر الأرضية الخصبة للعنف، وتنتج معها سلوكياتٍ عنفية، يُعزّزها فشل القدرة الفردية على توفير المستلزمات الحياتية، وغياب الاستقرار، وهو ما يقود إلى الفشل الأمني واستمرار الحلول العسكرية. في المقابل، من شأن الاستقرار الاقتصادي هو الأخر توفير الأرضية الخصبة المواتية للاستقرار الأمني وتطبيق مشاريع التعافي الاقتصادي، عوضاً عن العسكري، وكفيل أيضاً بإيجاد الأمان محرّكاً أساسياً لسلوك الاستقرار.

وفي نظرةٍ فاحصةٍ للقضايا التي سيجري تمويلها أو عدم اعتراض وصول التمويل إليها، في معرض عمل المنظمات والهيئات الدولية وشركائها المحليين، فإنها تبيّن حجم أدوارها التقليدية المهمّة في الاستقرار. فمثلاً، أكثر ما تحتاجه الغالبية العظمى من المنطقة الكردية ومحافظتا الرقة ودير الزور وشمال غرب سورية نفسه طبق الأصل ما جرى تضمينه في قانون الاستثناء، توفير الدعم المالي والتجريبي لقطاع التعليم، من تأهيل المدارس والكوادر التعليمية، وإعادة تأهيل البنية التحتية للعملية التربوية، وبشكل أخصّ التعليم المهني والتقني. ولعلّ أخطر قطاع فشلت فيه هياكل الحكم المحلية، سواء «الإدارة الذاتية» أو مناطق المعارضة السورية، هو قطاع الصحة وما يحتاجه من توفير الرعاية الدائمة، وترميم المستشفيات، ودعمها بالأجهزة الطبية الحديثة والأشعة، والأدوية الطبية، خصوصاً، وفق مصادر من مشفى البيروني التخصّصي بأمراض الدم والسرطان في دمشق، أن 60% من المصابين بالسرطان هم من مناطق شمال شرق سورية. وأيضاً، وفق مصادر طبّية، المنشأ الأول لسرطان الدم في المنطقة سبُبه دخان الحراقات البدائية لتكرير النفط، وعوادم السيارات، وقلة نسبة الأكسجين النظيف في الهواء، وهو ما يُلزم بدعم البيئة وحمايتها، والكثير الكثير من الاهتمام بالزراعة، والدوائر المتعلقة بها، مثل المطاحن والصوامع والمخابز، فهي من صلب الأمن الغذائي، والاهتمام بالثروة الحيوانية التي تكاد أن تنقرض بسبب سوء الخدمات وقلّة مناطق الرعي. وكُل هذه القضايا مشمولة بالتمويل والدعم.

وعلى الرغم من عدم شمول الحرب كامل مناطق شمال شرق سورية، وخصوصاً بعض المدن الكردية، مثل قامشلو وديرك وعامودا وغيرها، لكنها تعاني من كوارث على مستوى البيئة، والمياه والكهرباء، وتوفير الغاز المنزلي، وهي بحاجةٍ كحال دير الزور والرقّة وعموم شمال غرب سورية لكثير من الترميمات، وإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي والمياه النظيفة، التي تكاد أن تتحوّل إلى عملة نادرة، خلال كثير من أشهر السنة، والفقر كفيل بإحداث سلوك العنف والنزاعات المجتمعية، وتأثيراتها المستقبلية.

التمديد أخيراً للعقوبات والاستثناءات يحمل، بين طيّاته، رغبة في إيجاد قاعدة مجتمعية مُتجانسة للمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. والواضح أن فهماً وسلوكاً جديدين يتطلب توفرهما من «الإدارة الذاتية» والمعارضة السورية، خصوصاً لجهة التعاطي مع الملفّات التي ستطرحها الإدارة الأميركية، سواء المواقف بين بعضهم بعضاً، أو العلاقات الداخلية لكل طرفٍ منهم، سواء الكردية -الكردية، أو الوضع العام في مناطق سيطرة المعارضة السورية، وإثبات إمكانية تقديم نموذج حوكمي حقيقي؛ حال رغبوا البقاء في المعادلة السورية.

(كاتب سوري)

عن «الظاهرة» جورجيا ميلوني...

ليلى الشايب

تصدّرت رئيسة الحكومة الإيطالية، جورجيا ميلوني، الأسبوع الماضي عناوين الصحافة العالمية ومواقع التواصل الاجتماعي بصورها وفيديوهاتها التي تظهر فيها شخصية سياسية لا نمطية، بتصريحاتها، كما بحركاتها وتصرّفاتها، بشكلٍ يُبرز جرأتها وصراحتها وحتى «شقاوتها» ... وتصادف ظهورها المكثف خصوصا في قمّة مجموعة السبع الكبار في مقاطعة أبوليا في جنوب إيطاليا مع إعلان نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي التي اكتسحتها أحزاب اليمين المتطرّف في ألمانيا كما في فرنسا وغيرهما، ولم يفت السيدة ميلوني أن تستخدم هذه الانتخابات لتعزّز شعبيّتها بوضع اسمها على رأس قائمة التصويت في حزبها، وأثبتت نجاح الرهان، فسجّلت الأصوات زيادة بنسبة 29% عن انتخابات عام 2022 العامّة في إيطاليا... فبدت جورجيا ميلوني، وسط هذا المشهد وهذه النتائج والأرقام التي تثير الفزع في الأوساط السياسية والشعبية، الأكثر ارتياحا وثقة وتحفّزاً معلنة نفسها، بالتلميح، رمزا ونموذجاً لقادة اليمين القادمين في أوروبا، وعكست تصرّفاتها مع قادة السبع كثيراً من الأريحية القيادية مع من اختارت أن تكون «لطيفة» معهم وقدراً من «العدوانية» مع آخرين، فرصدتها عين الكاميرا الدقيقة في احتفاليةٍ لإنزال مظليين، وهي تلتحق بالرئيس الأميركي بايدن الذي ابتعد عن المجموعة وأعطاها ظهره، فأعادته إلى الصفوف بكثير من الدربة ومن دون إشعاره بالانزعاج. ولكنها اختارت، في المقابل، بل لعلها تعمّدت، عند دخول الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وبدء مصافحته الحضور، وهي من ضمنهم، أن ترمقه بنظرةٍ لا تحتاج شرحاً كثيراً، قبل أن يصل إليها، ثم تُردف تلك النظرة بحركات وتعبيرات، مباشرةً بعد أن خصّها بمصافحة ملكية تناول فيها يدها وقبلها... فكانت لحظات قصيرة، لكنها مكثفة، أخرجت كل ما في نفس ميلوني تجاه ماكرون...

تناقلت وسائل الإعلام الأوروبية التقليدية وفضاءات التواصل الاجتماعي تلك اللقطات الناطقة بأكثرمن رسالة، والتي سيحفظها تاريخ علاقات إيطاليا وفرنسا. وتساءل كثيرون عن خلفية تلك المصافحة المكهربة وأسباب العداء الذي لم تتكلف عناء مداراته، فكانت فرصةً لاعادة تداول مقاطع من خطاباتٍ تعود إلى أكثر من خمس سنوات، وصف فيها ماكرون الحكومة الإيطالية والإيطاليين بالوقاحة وعدم التحلّي بالمسؤولية في مسألة الهجرة غير الشرعية بشكل خاص، وردّ ميلوني عليه، وهي لا تزال رئيسة لحزبها اليميني «إخوة إيطاليا»، وهو ردٌّ أقلّ ما يقال عنه إنه ناري، مباشر، ردّت فيه التهم والشتائم على فرنسا وربطتها بممارساتها الاستعمارية في أفريقيا ماضياً وحاضراً، لتخلص إلى إعادة طرح السؤال: فمن هو الوقح ومن هو اللامسؤول؟ وجاء التصفيق وعبارات التأييد والإعجاب بأسلوب الثأر لكرامة إيطاليا، من القوة، بحيث يمكن الجزم بأن خطاب ميلوني ذاك كان من أهم الخطابات التي راكمت النقاط في رصيدها، وأوصلتها إلى منصب رئاسة الحكومة الرفيع جداً.

والحقيقة أنه ثأر مزدوج، حقّقته بالقول الصاعق وبالفعل، والفعل هو رؤيتها اليمين المتطرّف في فرنسا بزعامة وريثة أبيها مارين لوبان تكتسح وحزبها انتخابات بلادها وتزعزع وضع ماكرون وحزبه وتخلط حساباته، وتدفعه إلى اتخاذ قرار مشهود بحل البرلمان فوراً، في خضم استحقاقات مصيرية وأحداث كبرى، ليس أقلها الألعاب الأولمبية الوشيكة التي تثير مخاوف امنية كبيرة حتى من دون انتخابات. وليست فرنسا وحدها التي في مرمى طموحات جورجيا ميلوني ويمينها الإيطالي المتطرّف، بل قالت، بعبارات واضحة لا تحتمل التأويل، «نريد أن نفعل في أوروبا ما فعلناه بالضبط في إيطاليا في 25 سبتمبر/ أيلول 2022، أي إنشاء غالبية توحّد قوى اليمين لإعادة اليسار إلى المعارضة في نهاية المطاف، حتى في أوروبا»... ثم أعلنت أنها ستكون على رأس القائمة الأوروبية!

يزحف اليمين المتطرّف على أوروبا، ومعه تزداد المخاوف داخل دول الاتحاد وبين الجاليات المهاجرة وفي الجوار، ولعله من المصادفات العجيبة أن يبدأ صعود اليمين المتطرّف في أوروبا الى أعلى مراتب السلطة، من إيطاليا بالذات التي شهدت قبل 67 عاما وضع اللبنة الأولى للبناء الأوروبي بتوقيع معاهدة ما عرفت آنذاك «المجموعة الأوروبية المشتركة»، وأن تجسّد هذا اليمين المخيف امرأة في أواخر عقدها الرابع، مفعمة بالحيوية والطاقة، طليقة اللسان، جريئة، تُحسن اللعب على الأوتار الأكثر حساسية لدى شعبها، وتخاطب جيرانها بما يفهمون، أي بلغتهم الأم، وهو ما فعلته جزئيا في خطابها الثأري من ماكرون... ولا تتردّد في طرق الأبواب وترتيب زيارات رسمية إلى الدولة التي ترى فيها شريكا مفيدا في حلّ معضلة ما تواجه بلدها وهو ما فعلته مع تونس أكثر من مرّة فيحل ركبها وتخصص معظم جدول زيارتها لمسألة الهجرة غير الشرعية التي تقضّ مضاجع ضفتي المتوسط الجنوبية والشمالية عبر بوّابات محدّدة تعتبر تونس وإيطاليا أهمها وأخطرها. ... ومع التوتر الكبير الذي تسبّبه هذه الزيارات لدى التونسيين وتطلعهم لحقيقة ما يجري خلف كواليس المفاوضات، تحافظ ميلوني، وهي مدركة الأجواء المحيطة بها، على ابتسامة عريضة منذ لحظة نزولها من الطائرة، وتتمسّك بها أو تتخفّى وراءها في لقطات عدسات المصورين، وتلتزم بلغة جسد تجعلها تبدو قريبة من روح مضيفيها وطباعهم ... تمتزج فيها العفوية المدروسة بحركةٍ سريعةٍ تلمّح إلى الاستعجال والرغبة في تحقيق الأهداف، من دون إهدار للجهد والوقت ... حتى أن التونسيين، وهم متوجّسون وساخطون، أطلقوا نكتةً أن «جورجيا ميلوني هي الشخص الوحيد القادر على جعل الرئيس قيس سعيّد يبتسم»، وتعود كل مرّة إلى روما وفي جعبتها إنجاز أو أكثر.

وفي الحرب المتوحّشة على غزّة التي قسمت العالم السياسي والإنساني، وتُحسب فيها كل كلمة على قائلها، نطقت ميلوني بما أملاه عليها فهمها الأحداث، ولم تلتزم بما هو مكتوب في الكتاب ليردّده الجميع بالنبرة ذاتها، فقالت بوضوح أزعج قادة الدول السبع وحكومة نتنياهو بشكل خاص إن «إسرائيل وقعت في الفخ الذي نصبته لها حماس، وكان يهدف إلى عزلها ويبدو أنه نجح»... ولم تحاول ميلوني أن تتراجع أو تعدّل أو تفسّر، بعد إطلاق تصريحها الذي وصفته صحيفة الغارديان البريطانية بأنه الأكثر إثارة للدهشة... هل تتعمّد ميلوني الظهور بمظهر مختلف وتبنّي خطاب أكثر مباشرة يقطع مع خطاب ومظهر يبدو أنهما باتا يثيران السأم لدى المجتمعات الأوروبية بالذات، وفقدت معه الثقة في وعود سياسييها وأولوياتهم وقراراتهم وأساليب حكمهم وإدارة الشؤون الداخلية لدولهم؟ وهل تسعى، من خلال ذلك كله، إلى تقديم نفسها نموذجاً ورمزاً قادراً على تبديد مشاعر الخوف من اليمين عموماً، من خلال تجربة حُكمها التي تقترب من عامها الثالث، وعلاقتها بعموم الإيطاليين حتى تشجّع مزيدا من المتردّدين على التصويت لليمين في أنحاء أوروبا في الاستحقاقات الانتخابية المتبقّية والوشيكة، طبعا من غير الجاليات المهاجرة؟ وهل تضع إيطاليا نصب عينيها، وهي تترقّب تلوّن أوروبا تماما بلون اليمين المتطرّف، لتجعلها في الصدارة وفي قلب الرحى، فيما يبدو نوعاً من التشفي لصورة إيطاليا داخل الاتحاد الأوروبي كإيطاليتين: واحدة مصنّعة ومزدهرة في الشمال وأخرى مفقرة تنهشها البطالة في الجنوب الأقرب إلى العالم النامي... ولمقولة متداولة أوروبيا إن ألمانيا مثلا هي عقل أوروبا وإيطاليا قلبها... والقلب يضخ الدم للشرايين، لكنه يبقى في اللاوعي موطن العواطف والمشاعر والانفعالات. وقد تكون لدى ميلوني رغبة في تغيير هذه الصورة على شاعريّتها إلى «إيطاليا العقل والقلب» معا.

من رأى رئيسة وزراء إيطاليا، جورجيا ميلوني، تلقي خطبا مصيرية، وتفاوض، وتحلل المواقف السياسية الشائكة، ثم وهي تصافح ماكرون، ثم وأخيراً وهي ترقص مع راقصين محليين بفستان طويل فضفاض في احتفالية تقليدية بمناسبة انتهاء قمّة السبع في منطقة أبوليا أو باري التي تظهر في الخريطة على شكل الكعب الذي تقف عليه إيطاليا بأكملها، وربما جزء مهم من أوروبا، قد يدرك أن جورجيا ميلوني لا تفعل شيئاً بالمصادفة، وأنها، بقدر ما تفضّل الخطاب المباشر، تحذق بالقدر نفسه بإرسال الرسائل المشفرة إلى اليمين واليسار وما بينهما.

> لا تفعل جورجيا ميلوني شيئاً بالمصادفة، وإنها، بقدر ما تفضّل الخطاب المباشر، تحذق بالقدر نفسه بإرسال الرسائل المشفرة إلى اليمين واليسار وما بينهما

> أطلق التونسيون، وهم متوجّسون وساخطون، نكتة أن «جورجيا ميلوني هي الشخص الوحيد القادر على جعل الرئيس قيس سعيّد يبتسم»

(من أسرة تلفزيون العربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads